

اتفاق كامب ديفيد (1978) وأثره على العلاقات المصرية الإسرائيلية (التطبيع)

أستاذ مساعد - كلية العلوم التربوية
جامعة لقدس المفتوحة - فلسطين

د. سامي محمد علقم

المستخلص:

على الرغم من الكتب والدراسات الكثيرة التي صدرت عن « مؤتمر كامب ديفيد » الذي عقد في سبتمبر 1978 بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة، إلا أن المحللين والمؤرخين سيظلون يولون اهتماماً كبيراً لهذا المؤتمر لما له من آثار كبيرة على واقع الأمة العربية. مؤتمر كامب ديفيد كان واحداً من أهم الأحداث على مسار الصراع العربي- الإسرائيلي والمفاوضات التي أسفر عنها، وردود فعل التي أثارها في مصر والوطن العربي والعالم بأجمعه. إن هذا المؤتمر الذي شارك فيه الرئيس المصري أنور السادات والرئيس الأمريكي جيمس كارتر ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن أسفر عن أول معاهدة سلام عربية إسرائيلية بين أكبر دولة عربية - وهي مصر - وبين إسرائيل وهذه المعاهدة فتحت بدورها الباب أمام تطورات أخرى مثيرة مثل مؤتمر مدريد عام 1991 واتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية، وتعتبر اتفاقية كامب ديفيد طعنة من الطعنات التي تلقتها خاصرة النظام الإقليمي العربي. وكما هو معروف فإن مؤتمر كامب ديفيد ومن قبله زيارة السادات للقُدس المحتلة وبعده المعاهدة المصرية الإسرائيلية أثارت معارضة شديدة داخل مصر والعالم العربي، وأحدثت شرخاً عميقاً في العلاقات بين الدولة العربية. تأتي أهمية هذا البحث كون مؤتمر كامب ديفيد، ومن قبله زيارة السادات للقُدس المحتلة أحدثت شرخاً عميقاً في العلاقات بين مصر والدول العربية، ومعارضة شديدة داخل مصر وفي العالم العربي، وبهذا تتحفظ مصر حتى الآن بالرغم من توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل حول مسألة التطبيع. منهجية الدراسة : اتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي . ومن نتائج الدراسة انهدت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل. تمتعت كلا البلدين بتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة. فتح الاتفاق وإنهاء حالة الحرب الباب أمام مشاريع لتطوير السياحة، خاصة في سيناء. وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989 نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية. كلمات مفتاحية: كامب ديفيد . مصر ، اسرائيل . الولايات المتحدة الامريكية .

Camp David Accords (1978) and its Impact on Egyptian-Israeli Relations “Normalization”

Dr. Sami Mohammed Alqam - Assistant Professor - Al-Quds Open University / College of Educational Sciences / Palestine

Abstract:

Despite the many books and studies that were issued about the “Camp David Conference” that was held in September 1978 between Egypt and Israel under the auspices of the United States, analysts and historians will continue to pay great attention to this conference because of its great effects on the reality of the Arab nation. The Camp David conference was one of the most important events in the course of the Arab-Israeli conflict and the negotiations that resulted from it, and the reactions it raised in Egypt, the Arab world and the world as a whole. This conference, in which Egyptian President Anwar Sadat, US President James Carter and Israeli Prime Minister Menachem Begin participated, resulted in the first Arab-Israeli peace treaty between the largest Arab country - which is Egypt - and Israel. This treaty, in turn, opened the door to other exciting developments such as the Madrid Conference in 1991. The Oslo Accords between the Palestine Liberation Organization and Israel in 1993 and the Jordanian-Israeli Treaty, and the Camp David Accords are a stab at the side of the Arab regional system. As it is well known, the Camp David conference, and before that Sadat’s visit to occupied Jerusalem, and after the Egyptian-Israeli treaty, aroused strong opposition within Egypt and the Arab world, and caused a deep rift in the relations between the Arab countries. The importance of this research comes from the fact that the Camp David conference, and before that Sadat’s visit to occupied Jerusalem, caused a deep rift in relations between Egypt and the Arab countries, and strong opposition inside Egypt and in the Arab world, and thus Egypt has reservations so far despite the signing of a peace treaty with Israel on the issue of normalization. Study methodology: The researcher followed the historical approach and the descriptive approach. Results: The state

of war between Egypt and Israel ended. Both countries have enjoyed improved diplomatic and economic relations with European countries and the United States. The agreement and ending the state of war opened the door for tourism development projects, especially in Sinai. Egypt's membership in the League of Arab States was suspended from 1979 to 1989 as a result of the signing of this agreement

Keywords: Camp David. Egypt, Israel. United States of America

مقدمة:

على الرغم من الكتب والدراسات الكثيرة التي صدرت عن مؤتمر كامب ديفيد الذي عقد في سبتمبر 1978م بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة، فإن المؤرخين والمحللين سيظلون يولون اهتماما كبيرا لهذا المؤتمر لما له من آثار كثيرة على واقع الأمة العربية، فمؤتمر كامب ديفيد كان واحد من أهم الأحداث على مسار الصراع العربي الصهيوني، وبالمفاوضات التي أسفر عنها، وردود الفعل التي أثارها في مصر والوطن العربي والعالم أجمع.

مشكلة الدراسة:

رغم توقيع مصر معاهدة سلام مع إسرائيل (كامب ديفيد) إلا إنها لا تزال تتحفظ حول مسألة التطبيع مع إسرائيل.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث كون مؤتمر كامب ديفيد، ومن قبله زيارة السادات للقدس المحتلة أحدثت شرخا عميقا في العلاقات بين مصر والدول العربية، ومعارضة شديدة داخل مصر وفي العالم العربي، وبهذا تتحفظ مصر حتى الآن بالرغم من توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل حول مسألة التطبيع.

أهداف الدراسة:

- 1.التعريف باتفاقية كامب ديفيد.
- 2.معرفة الجوانب الغامضة التي تحيط بهذه الاتفاقية.
- 3.التعرف على الآثار المترتبة على هذه الاتفاقية.

تمهيد:

منذ أن اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بما يسمى بدولة إسرائيل وما تلاها من هزيمة العرب عسكريا في فلسطين في الحرب العربية الصهيونية عام 1948، صارت السياسة الأمريكية من وجهة نظر العرب عاملاً رئيسياً في قيام دولة إسرائيل وبروز الصراع العربي الصهيوني، وقد نجح الأمريكان في بذل جهود كبيرة للحصول على صداقة العرب والصهاينة والمحافظة على التوازن العسكري واتفاقيات الهدنة وتنفيذها بأشراف منظمة الأمم المتحدة امتنعت في الوقت نفسه عن دعم العرب عسكرياً وعملت على حماية أمن إسرائيل. وبعد وفاة الرئيس المصري جمال

عبد الناصر في عام 1970، خلفه في الرئاسة أنور السادات (1970-1981)، وقد شهدت فترة حكمه تغييرات في السياسة المصرية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، إذ عمدت مصر إلى الحل الجزئي المنفرد للتوصل إلى تسوية سلام مع إسرائيل فيما يتعلق بقضية فلسطين برعاية الولايات المتحدة، وقد أدرك الرئيس المصري أنور السادات أن الولايات المتحدة بإمكانها الدفاع عن مصالحها ومصالح إسرائيل في المنطقة العربية عن طريق دعم التفوق الإسرائيلي على الدول العربي وإن الصلح مع إسرائيل والاعتراف بوجودها عامل أساسي في تطوير العلاقات المصرية الأمريكية وبخاصة في المجالين العسكري والاقتصادي وإنهاء الحروب الإسرائيلية العربية. وبعد انتهاء حرب تشرين الأول 1973 بين العرب وإسرائيل أدركت الولايات المتحدة أيضاً أن عدم التوصل إلى تسوية شاملة بين العرب وإسرائيل قد يؤدي إلى نشوب حرب جديدة، ولذلك ارتأت إدارة الرئيس الأمريكي جيرالد فورد (1973-1976) ومن بعدها إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (1977-1981) القيام بمبادرات من أجل عقد تسوية منفردة وعقد صلح بين مصر وإسرائيل بغية عزل الأولى عن دول المواجهة العربية في الصراع العربي الإسرائيلي.

في إدارة الرئيس الأمريكي فورد ارتأت أولاً ضرورة تسوية بين مصر وإسرائيل كمقدمة لانجاز حوار مصري إسرائيلي وتوقيع اتفاقيات بشأن ذلك، ولذلك اندفع هنري كيسنجر إلى معاودة دبلوماسيته الهادئة لتحقيق مفاوضات وتوقيع اتفاقيات بين مصر وإسرائيل وسوريا كجزء من هذه الحملة اجتمع الرئيس فورد مع الرئيس المصري أنور السادات في النمسا في حزيران عام 1975 أثناء وجوده في أوروبا لحضور مؤتمر حلف شمال الأطلسي، ثم أجرى مناقشات مع رئيس وزراء إسرائيل اسحق شامير أثناء زيارته لواشنطن (1975) وقد اتفقوا على ضرورة التوصل إلى اتفاق يرضي الأطراف المتصارعة بشرط أن تقوم مصر وإسرائيل ببعض التنازلات، وقد نجح هنري كيسنجر في التقرب بين وجهات النظر المصرية الإسرائيلية وتم توقيع اتفاقية في 4 أيلول 1975 تضمنت موافقة إسرائيل على انسحاب قواتها من شبه جزيرة سيناء بشكل تدريجي⁽¹⁾. واستطاع هنري كيسنجر الحصول على موافقة المملكة العربية السعودية لهذه الاتفاقية بعد اجتماع بالأمرير سعود الفيصل الوزير السعودي للشؤون الخارجية رغم معارضة العراق وسوريا والاتحاد السوفيتي، وحاولت المملكة العربية السعودية إقناع سوريا لقبول اتفاقية لفك الاشتباك بين القوات مع إسرائيل عن طريق مقايضة المعونة السعودية لسوريا والاعتراف بحقوقها لقيادة قوة ردع عربية في لبنان مقابل الدعم السوري للموقف المصري ووقف إطلاق النار بين سوريا والمسيحيين اللبنانيين⁽²⁾. ولا يخفى أن أبرز أفكار هنري كيسنجر هو الاعتراف بسيادة مصر على سيناء على أن يسمح لإسرائيل في التواجد في المناطق الرئيسية خلال انتقالية طويلة من خلال ترتيبات أمنية ثم الشروع في مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل⁽³⁾.

لقد ظهر واضحاً أن الرئيس المصري أنور السادات لم يكتف بالرضوخ للضغوط الأمريكية فقط بقبوله اتفاقية 1975 بل قام بزيارة الولايات المتحدة في تشرين الأول 1975، وقد أكد في مباحثاته مع الرئيس الأمريكي فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر في واشنطن على أهمية الدور

الأمريكي في حل مشكلة الشرق الأوسط بقوله: «أن الولايات المتحدة تمتلك \$99 من أوراق حل أزمة الشرق الأوسط»⁽⁴⁾. ومقابل ذلك أكد الرئيس الأمريكي فورد على أهمية تحسين العلاقات الأمريكية- المصرية وطلب من الكونغرس الأمريكي على تقديم دعم اقتصادي لمصر بمقدار (750 مليون دولار)⁽⁵⁾.

أما بالنسبة لموقف دول الخليج العربي من الاتفاقية فإنها في البداية لم تبد أي معارضة لجهود السلام الأمريكية باستثناء المملكة العربية السعودية فقد أبدت موقفا سلبيا تجاه الاتفاقية واعتبرتها موجة ضد طموحات الشعب الفلسطيني.

خطة السلام الأمريكية عام 1977 وزيارة السادات للقدس:

بعد الانتصار الذي حققه الحزب الديمقراطي الأمريكي في الانتخابات الرئاسية في نهاية عام 1976 توقع الدول العربي أن يعطي الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أولوية لحل المشكلة الفلسطينية، وقد تحركت الإدارة الأمريكية فأعلنت عن خطة سلام أمريكية جديدة في حزيران عام 1977 وعقد مؤتمر سلام بعد أن قام وزير الخارجية الأمريكية سايروس فانس بجولة في الشرق الأوسط في شباط 1977 والتقى بؤساء مصر وسوريا والأردن ولبنان وإسرائيل لغرض التوصل إلى تسوية منفردة بين مصر وإسرائيل، وقد تضمنت خطة السلام الأمريكية انسحاب إسرائيل في آخر الأمر إلى حدود عام 1967 فيما عدا تعديلات طفيفة⁽⁶⁾، كما عاود سايروس فانس زيارته للدول العربية لتحقيق تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل في تموز 1977، ورافق ذلك تطور مفاجئ إذ قام الرئيس أنور السادات بزيارة إسرائيل بناء على دعوة من حكومتها في 19 تشرين الثاني 1977، وأجرى مفاوضات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن حول تسوية مصرية إسرائيلية وشدت في خطابه الذي ألقاه أمام الكنيست الإسرائيلي في 20 تشرين الأول 1977 على: «أن فكرة السلام بينه وبين إسرائيل ليست جديدة وأنه يستهدف السلام الشامل»، واستخدم بعض العبارات العاطفية التي لا تؤثر في المجتمع الإسرائيلي مثل الإشارة إلى إبراهيم هو جد العرب واليهود وافتتان زيارته بعيد الأضحى⁽⁷⁾. وكان السادات قد اخبر وزير خارجيته محمد إبراهيم كامل بالزيارة فرفض هذا الأمر وقال له: «لن نستطيع التقهقر إذا ما ذهبنا إلى القدس بل أننا سنكون في مركز محرر يمنعنا من المناورة» وأضاف «أن سيناء لم ولن تكون في يوم ما مشكلة وأن بذهاب السادات إلى القدس فإنه يلعب بجميع أوراقه دون أن يخشى شيئاً وأنه يخسر الدول العربية وانه سيجبر على تقديم تنازلات أساسية»⁽⁸⁾. وقد وصف أحد الباحثين زيارة السادات لإسرائيل بأنها: «زيارة أسطورية للدولة اليهودية والاتفاق المبدئي الناجم عنها، أحدثت تغييراً دراماتيكياً في الوضع السياسي في الشرق الأوسط»⁽⁹⁾. وكانت قد سبقت زيارة السادات للقدس مجموعة من الاتصالات السرية، إذ تم لقاء سري بين مصر وإسرائيل في المغرب تحت رعاية الملك المغربي الحسن الثاني التقى فيه موشي ديان وزير الخارجية الإسرائيلية وحسن التهامي نائب رئيس الوزراء برئاسة الجمهورية المصرية⁽¹⁰⁾.

كما زار السادات عدداً من الدول ومن بينها رومانيا وتحدث مع رئيسها تشاوشيسكو بشأن مدى جدية مناحيم بيغن ورغبته في السلام فأكد له: «أن بيغن رجل قوي وراغب في تحقيق السلام»⁽¹¹⁾.

لقد اقتنع أنور السادات تماماً بعدم جدوى قرارات الأمم المتحدة بسبب عدم وجود اتفاق كامل لوجهات النظر بينه وبين الموقف الذي اتخذته الرئيس السوري حافظ الأسد الذي رفض مفاوضة إسرائيل مباشرة، كما لاحظ السادات التغييرات السياسية الداخلية في إسرائيل متمثلة بفوز حزب الليكود في الانتخابات الإسرائيلية عام 1977 والذي كان يمثل تياراً أقرب إلى الوسط من منافسه الرئيس حزب العمل الإسرائيلي الذي هيمن على السياسة الإسرائيلية منذ المراحل الأولى لنشوء «دولة إسرائيل»، وكان الليكود لا يعارض فكرة انسحاب إسرائيل من سيناء ولكنه كان يرفض فكرة الانسحاب من الضفة الغربية، كل هذه العوامل بالإضافة إلى تدهور الاقتصاد المصري وعدم ثقة السادات بنوايا الولايات المتحدة بممارسة أية ضغوط ملموسة على إسرائيل مهدت الطريق للسادات للتفكير بأن على مصر أن تركز على مصالحها بدلاً من مصالح مجموعة من الدول العربية وكان يأمل في أن أي اتفاق بين مصر وإسرائيل سوف يؤدي إلى اتفاقات مشابهة للدول العربية الأخرى مع إسرائيل وبالتالي سوف يؤدي إلى حل للقضية الفلسطينية، وفي المقابل انتهز مناحيم بيغن هذه العوامل وأدرك أهمية إجراء مفاوضات مع دولة عربية كبرى واحدة كمصر أفضل من المفاوضات مع مجموعة الدول، أن أي اتفاق سيكون في مصلحة إسرائيل أما عن طريق السلام مع أكبر قوة عسكرية عربية أو عن طريق عزل مصر عن بقية الوطن العربي. وقبيل توقيع الاتفاقية دعا الرئيس المصري أنور السادات رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن لزيارة مصر وتم عقد مؤتمر في مدينة الإسماعيلية المصرية في 21 شباط 1978 وكان موقف السادات سلبياً أمام بيغن عندما تكلم الأخير عن حق إسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة وعدوان مصر على إسرائيل وقوله بلهجة شديدة «لقد كان في وسعي أن أبدأ المباحثات بالمطالبات باقتسام سيناء بيننا وبينكم ولكنني لم أفعل»⁽¹²⁾. وبعد اجتماع الإسماعيلية بشهر واحد اجتمعت اللجنة السياسية من وزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في القدس لترتيب عقد مفاوضات أخرى، وفي أثناء انعقاد اللجنة شرعت إسرائيل في بناء مستوطنات جديدة في سناء لاستخدامها كورقة مساومة على مصر كما لم يكن مناحيم بيغن مستعداً لقبول تنازلات، وقال وزير الخارجية الإسرائيلي موشي ديان: «إن من الأفضل لإسرائيل أن تفشل مبادرة السلام عل أن تنقد مقومات أمها»⁽¹³⁾.

كما عرض الإسرائيليون في الوقت ذاته على مصر ترك قطاع غزة للإدارة المصرية مقابل تعهد بعدم اتخاذها منطلقاً لأعمال الفدائية، وكان هدفهم من ذلك عدم إثارة موضوع الضفة الغربية وبذلك تكون إسرائيل قد حققت هدفاً جوهرياً من أهداف المفاوضات وهو التركيز على مسألة الانسحاب من سيناء بما يردى إلى صلح منفرد مع مصر وتوسيع الهوية بين السادات والفلسطينيين. وقد شعر السادات بدوره بأن إسرائيل تماطل في مفاوضاتها فألقى خطاباً في تموز عام 1978 قال فيه: «إن بيغن يرفض إعادة الأراضي التي سرقها إلا إذا استولى على جزء منها كما يفصل لصوص الماشية في مصر»⁽¹⁴⁾.

على الرغم من الكتب والدراسات الكثيرة التي صدرت عن « مؤتمر كامب ديفيد» الذي عقد في سبتمبر 1978 بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة، فإن المحللين والمؤرخين سيظلون يولون اهتماماً كبيراً لهذا المؤتمر لما له من آثار كثيرة على واقع الأمة العربية.

مؤتمر كامب ديفيد كان واحداً من أهم الأحداث على مسار الصراع العربي- الإسرائيلي والمفاوضات التي أسفر عنها، وردود فعل التي أثارها في مصر والوطن العربي والعالم بأجمعه. أن هذا المؤتمر الذي شارك فيه الرئيس المصري أنور السادات والرئيس الأمريكي جيمس كارتر ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن أسفر عن أول معاهدة سلام عربية إسرائيلية بين أكبر دولة عربية -وهي مصر- وبين إسرائيل وهذه المعاهدة فتحت بدورها الباب أمام تطورات أخرى مثيرة مثل مؤتمر مدريد عام 1991 واتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية، وتعتبر اتفاقية كامب ديفيد طعنة من الطعنات التي تلقتها خاصة النظام الإقليمي العربي. وكما هو معروف فإن مؤتمر كامب ديفيد ومن قبله زيارة السادات للقدس المحتلة وبعده المعاهدة المصرية الإسرائيلية أثارت معارضة شديدة داخل مصر والعالم العربي، وأحدثت شرخاً عميقاً في العلاقات بين الدولة العربية وهنا يطرح هذا السؤال: لماذا رغم توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل (كامب ديفيد) إلا أنها لا تزال تحفظ حول مسألة التطبيع مع إسرائيل؟

للإجابة على هذا التساؤل لا بد من وجود فرضيات والتي هي أساس البحث وبعض المدخيل الهامة لتغطية البحث أهمها:

- هل هذا التحفظ المصري ناجم عن كون مصر أنها خضعت لضغوطات أمريكية بخصوص توقيعها اتفاق مع إسرائيل؟
- أم أنها مصر لعزلتها العربية (ربما يفسر ذلك).
- هل هذا التحفظ ناتج عن الأضرار الاقتصادية التي تلت التوقيع على الاتفاق مع إسرائيل.

- بناء على هذه الصيغة للفرضية يمكن أن نبدأ بصياغة البحث ونسجه بشكل متكامل.

خلفية عامة عن توقيع الاتفاق من حيث المكان والزمان والأشخاص:

المكان: ضاحية كامب ديفيد المفرد الصيفي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية يحيطها من عوامل ومقومات الأرض ما لا يستطيع أحد اختراقه بل أن من يدخل كامب ديفيد مهما كانت حركته داخل أسوارها فهي صغيرة إلى حد كبير وداخل هذا المكان المقيد بالمسافات القصيرة والمتلاصقة والضيقة تكثر الحركة القصيرة بالتبعية وتبدو كثيفة لضيق المكان⁽¹⁵⁾.

الزمان: هو فترة محددة سيف مسلط على الوفود الثلاثة، حيث لا بد أن يقطعوا هذه المفاوضات في زمن محدد، وإلا قطعهم هذا الزمن وبدأ فشلهم أمام العالم أجمع ومن هنا كان التوتر والأعصاب المشدودة واللهفة والإثارة والانفعال⁽¹⁶⁾.

الأشخاص: كان الاجتماع الأول والأخير في بداية المؤتمر بكامب ديفيد بين الوفدين العربي والأمريكي فقد كان التناول ثنائياً بين كل المضار وفد بمفرده وثنائياً من وفدين ثم ثلاثياً بين الوفود كلها وأحاديماً بين هذا وذاك⁽¹⁷⁾.

توقيع الاتفاق ورفض مصر التطبيع مع إسرائيل

في يوم 9 نوفمبر 1977 وفي خطاب أمام مجلس الشعب المصري أعلن السادات أنه مستعد للذهاب إلى أي مكان في العالم من أجل السلام بل أنه مستعد للذهاب والتكلم أمام البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بالقدس. وتمت الزيارة التاريخية يوم 19 نوفمبر وتابعتها كل محطات التلفزة العالمية. وتمسك السادات في خطابه بمجموع المواقف العربية ودعا إلى أبرام السلم وتكلم عن حقوق الفلسطينيين غير أنه لم يشير إلى منظمة التحرير الفلسطينية ورد عليه مناحيم بيغن مؤكداً على الحقوق التاريخية وعلى شرعية الصهيونية⁽¹⁸⁾، فكان هذا المؤتمر سيء أو شبه ما يكون باجتماع الكرادلة لانتخاب البابا فلم يكن له إمكانية غير أن يقضي إلى اتفاق وإلى إخفاق تام يضع نهاية لعملية السلام.

بدأت الاتفاقيات الرئيسية بمثابة تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي واتخذ القرار 242 باعتبار جميع أطرافه قاعدة تسوية سليمة بين إسرائيل وجيرانها وكذلك البند 2 في ميثاق الأمم المتحدة، فعلى أساس المعاملة بالمثل يمكن للأطراف روابط خاصة للأمن مثل إقامة مناطق منزوعة السلاح أو محدودة التسليح أو مرابطة قوات دولية أو إجراءات مراقبة متفق عليها هذه البنود تتفق تماماً مع القرار 242⁽¹⁹⁾. وبعد إعلان الاتفاقيات (كامب ديفيد) وبعد اجتماعات مطولة بين الرؤساء كارتر والرئيس السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن، يهمن أن نبين الأسس الرئيسية التي بنيت عليها هذه الاتفاقيات.

لقد حضر اجتماعاتها أطراف ثلاثة لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يقال عنهم بأنهم يمثلون جوهر الصراع الشرق الأوسطي وهذه المبادرة التي تمت للوصول إلى التقارب المصري الإسرائيلي هي أولاً مبادرة شخصية، فهذه سياسة لا تمثل السياسة القومية المصرية ولا تمثل السياسة العربية سواء كانت الموجهة أو الملتزمة بميثاق جامعة الدول العربي سواء على أساس سياسي أو عسكري وتمثل م.ت.ف هو ليس الشرعية وإنما تنفيذ المخططات الأمريكية الإسرائيلية وبهذا نفذت أمريكا وبالتعاون مع مصر وإسرائيل باتفاق الأطراف جميعها المخططات التي طرحتها ضمن أحلاف الخمسينات والستينات⁽²⁰⁾. وبهذا أصبح السادات ملزماً بحماية أمن إسرائيل وأزله الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي خلقت منها جيتو يهودي كبير في الشرق الأوسط.

ثم جاءت السنوات التي تبعت توقيع معاهدة السلام وشهدت تحولاً آخر في الرأي العام المصري، فقد بدأ بعض المصريين أن شروط المعاهدة غير منصفة ووجدت المخاوف طريقها إلى صفوف الجماعات التي أيدت مبادرة السلام للسادات وسجل ضرب العمل الاشتراكي الأحزاب المعارضة تحفظات على المعاهدة وبالرغم من تصويته لصالحها في مجلس الشعب وزادت المخاوف حدة كلما استمرت إسرائيل في بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان دون الالتفاف إلى الاحتجاجات المصرية⁽²¹⁾. وبذلك بدأ الجمهور المصري المؤيد للسلام في الازمحلال وتمت المشاعر الصامتة بعدم الرغبة في تطبيع العلاقات الإسرائيلية زد على ذلك أقدم

إسرائيل منفردة بضم القدس وإلى انضمام العمل الاشتراكي إلى صفوف اليساريين والإسلاميين في انتقادهم لعملية السلام برمتها. ومع قدوم صيف عام 1981 تدعمت صفوف المعارضة المنظمة للمعاهدة بقضية شعبية عارمة فقد ساهمت الغارة الجوية الإسرائيلية التي قصفت المفاعل النووي العراقي في شهر يونيو بعد يومين أثنين من لقاء بيجن والسادات في شرم الشيخ في القضاء على جانب كبير من الإيمان الذي ساور المصريين في صدق رغبة إسرائيل في السلام⁽²²⁾. وبالتالي فإن ما وصل إليه النظام الحاكم في مصر من انحطاط سياسي تجلى في زيارة السادات (البهلوانية) إلى القدس مجردة خطوة فريدة وهي انعطاف مفاجئ وشكلت دوافع التفاهم الطبيعي وبالتالي الوصول إلى هذا الوضع⁽²³⁾.

فقد شكلت قاعدة هذه الزيارة التحولات في العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري والمتسع تدريجياً بين مصر والولايات المتحدة من ناحية ومن ناحية أخرى بين أمريكا وكل قطر عربي آخر على حدة كما شكلت هذه الزيارة الحد الأدنى للاعتماد على الحلول الاستسلامية أي الحل الأمريكي للمسألة الفلسطينية المتمثل حدة الأعلى في المطالبة بدولة فلسطينية في الضفة والقطاع. ونضيف أنه كان لتعثر الجهود المبذولة فيما بين 1975 و 1977 لتسوية نزاع الشرق الأوسط ومظاهرات العدا عام 1977 كانت بمثابة مؤشرات مبكرة بتحرر مصر من شبح الأوهام الذي خلقته الرابطة الأمريكية الساداتية والحقيقة أن المعونة الأمريكية لمصر استمرت بصورة مباشرة بنتائجها المباشرة⁽²⁴⁾. ثم جاءت مبادرة السادات التاريخية لإسرائيل عام 1977 والتي أيدتها الولايات المتحدة بكل شدة لوضع حد مؤقت لتعلق مصر المتزايد إزاء العلاقة الأمريكية. وبالتالي وعلى حد زعم الكاتب وليم كوانت لقيت جهود الرئيس جيمس كارتر ووساطته في المفاوضات التي أدت إلى اتفاقين كامب ديفيد ومعاهدة السلام تقريراً حقيقياً من غالبية الشعب المصري إذ خاب آمالهم في أن السلام والرفاهية قد يتحققان من غالبية الشعب المصري إذ خابت آمالهم في أن السلام والرفاهية قد يتحققا أخيراً عن طريق الرابطة الأمريكية⁽²⁵⁾. ولكن سرعان ما تبددت هذه الآمال إزاء زيارة الرئيس المصري السادات للولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 أقل تفاعلاً من إمكانيات الدور في تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة العربية وهذا ما حرا بمصر إلى العدم إقامة تطبيع مع إسرائيل. ومع قدوم خريف عام 1981 وجد نظام السادات نفسه تحت ضغوط متزايد من الداخل والخارج على السواء كانت إسرائيل تخرجه وكانت الولايات المتحدة تخذله وكان المعتدلون العرب قد أداروا له ظهورهم منذ وقت طويل وهذا ما يفسر عزله مصر العربية عن الساحة زد على ذلك اشتداد عدد المعارضة داخل مصر ذاتها فبالتالي كان هناك في المادة الثالثة فقرة (3) في نص الاتفاق تنص على ما يلي:

« يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجر ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع كما تعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية ويوضع البروتوكول الملحق بهذه

المعاهدة الطريقة التي يتعهد بها الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة»⁽²⁶⁾.

نستنتج من ذلك بالرغم من وجود نصوص ثابتة في الاتفاقية إلا أن مصر ترفض عملية التطبيع وتحفظ عليها مع إسرائيل ربما هي المستفيد الأول من عملية التطبيع كما أن غالبية الشعب المصري بطل فئاته وأحزابه ترفض التطبيع وهذا ما سنحلله في الفصل الثاني.

زد على ذلك أن سياسية الكامب يفيدية خلفت سلوكاً جديداً يمتاز بالحذر والتراجع والواقعية والسياسية خصوصاً في صفوف الأقطار العربية المعتدلة من أجل الحفاظ على الوضع الراهن والأمن والاستقرار على حساب عودة تضحيات « تهميش النخب الوطنية، تفجير الكادحين، تأزم الاقتصاد وانتشار البطالة والتضخم وتجميد الأجور، تشويه المجتمع وتخريبه وانتشار الرشوة والمحسوبية، والميز الطبقي، وعدم المراقبة الجوية وتسرب أمراض الغرب وعفونته إلى أرض الوطن العربي والتركيز على التنمية القطرية وسيادة عنصر السيادة»⁽²⁷⁾.

فبالتالي قامت السياسة الكامب يفيدية حقيقة تضرب الأمة العربية في القلب، واعتزلت مصر داخل حدودها الإقليمية الضيقة، ودفعت إلى الاغتراب في الأشكال المختلفة والمتنوعة للأيديولوجيات الانفصالية بكل ما تقتضيه ذلك من ضروريات داخلية منه وما يترتب عليه من علاقات دولية⁽²⁸⁾. وإذا كانت مقاطعة مصر في ذلك الوقت لا يبرها فإن الاستمرار في عزلة مصر الآن ليس له ما يبرره، فإن كامب ديفيد لا زالت قائمة غير أنها لم تعد قائمة في مصر لوحدها ومصر ليس وحدها لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل مع ذلك مصر متحفظة من عملية التطبيع مع إسرائيل وهناك اليوم دول عربية تسارع وتتسابق للتطبيع مع إسرائيل مثل موريتانيا وغيرها من الدول العربية. ومهما قيل في تحليل بنود اتفاقية كامب ديفيد ومهما اجتهد في تفسيرها فإن الصلة بين إسرائيل ومصر يشكل انتصاراً باهراً للأهداف التي قامت إسرائيل من أجلها كما يشكل حالة من الإحباط الشديد في عالم عربي متشرد وممزق تسخر ثرواته وطاقاته لتجديد شباب الامبريالية في زمن تقهقرها. ولا ننسى الأضرار الاقتصادية الناتجة عن توقيع اتفاقية كامب ديفيد فقد قدرت الديون الخارجية المصرية في منتصف عام 1987 بما يقرب عن 44 مليار دولار منها نحو 15 مليارات من الدولارات تخص الولايات المتحدة وبالتالي ينظر المصريون إلى الضغط الأمريكي نظره سلبية إذ يرون بأنه محاولة للسيطرة وفرض الرأي وهذا ما يدفع بالدرجة الأولى عدم إقامة علاقات طبيعية بين مصر وريبه الولايات المتحدة الأمريكية (إسرائيل)⁽²⁹⁾.

حيث إسرائيل تلقت من المعونات الأمريكية ما تحتاج، هذا يفسر أن المعونات الاقتصادية لكلا البلدين من الجانب الأمريكي مصدراً لبعض الاحتكاكات والمشاحنات ناهيك عن ذلك أن المعونة الاقتصادية لن تؤدي إلى إطالة معالجة مصر لمتاعبها الاقتصادية المتباينة. وبهذا نجد الرئيس السادات لم يترفع عن كل هذه التنازلات الرخيصة فأنقاد لها في عنف وقوة وأصبحت معظم خطبه التي تضاغت في الشهور السابقة على اغتياله لا تكاد تخلو من عبارات القذف والتهكم على بعض القادة العرب حتى إنه قام بالتهجم وتجريح العديد منهم.

لقد سطر الانفعال على الرئيس السادات، وبدأت نبرة التوتر تعلو خطبه وتصريحاته وجاءت مواجهاته مع المعارضة الداخلية لتزيد الطين بله وتحول لهجته إلى خليط غريب من التحدي والاستقلال⁽³⁰⁾.

فقد كانت الشهور الأخيرة من حياة الرئيس حرباً كلامية في الخارج ضد العرب وفي الداخل ضد المعارضة التي عارضت اتفاقية كامب ديفيد وطالبت بعدم وجود علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل ورفضت التطبيع رفضاً تاماً.

أن مصطلح التطبيع الشائع لتوصيف العلاقات الجارية مع العدو الصهيوني يأخذ معنى مقلوباً ذلك أن التطبيع يعني إحلال علاقات طبيعية بين طرفين بدلاً للعلاقات غير القائمة بينهم فالمحاولات الجارية تحت اسم التطبيع فإنها تسعى لتمويل هذه العلاقة الطبيعية إلى علاقة غير طبيعية فستظل مثل هذه العلاقات مفتعلة وشاذة ومؤقتة لأنها لا تتسجم مع القوانين والحقائق الموضوعية التي تحكم علاقة النقيضين المتصارعين. والتطبيع بمعناه الكامل يتطلب من أجل تحقيقه مجموعة من المقومات والمهيدات التي لا يكتمل بدونها ومن أبرزها:

1. التطبيع السياسي: أو الاعتراف الدبلوماسي والقانوني.

2. التطبيع الاقتصادي: أي تحكم الطرفين جملة من المصالح المشتركة تقوم على أساسها علاقات متبادلة في مختلف المجالات: تجارة، صناعة، خيرات أيدي عاملة، مواد أولية، رؤوس أموال.

3. التطبيع النفسي: أي القبول والتسليم بوجود وحقوق الطرق الأخر والتعايش معه ومع ما يتطلب ذلك من فتح الحدود وتبادل الزيارات والسياحة وإقامة مختلف العلاقات والمؤسسات الرسمية والشعبية.

4. التطبيع الثقافي: وهذا يتطلب إلغاء كل الأفكار والمعتقدات التي يحملها كل طرف تجاه الآخر مع ما يحتاجه ذلك من تغيير في المناهج التعليمية والمطبوعات الفكرية والتاريخية والسياسية والوسائل الإعلامية والأعمال الفنية... الخ⁽³¹⁾.

ففي ظل هذه المقدمات والأسس فهل هناك إمكانية لتحقيق التطبيع بين مصر والعدو الصهيوني بمعنى آخر هل الإيديولوجية الصهيونية السائدة اليوم بمختلف اتجاهاتها مهياة لمثل هذا التطبيع؟ وإذا كانت الإجابة بالسلبى أو الإيجاب فسنرى معاً دوافع مصر لرفض عملية التطبيع مع إسرائيل.

لقد جاء الغزو الإسرائيلي الهمجي للبنان ليطيح بكل أحلام وأمال المتعلقين بالسلام مع مصاصي دماء العرب وليعلن بأعلى صوت للواهمين أن حرب أكتوبر لم ولن تكون آخر الحروب كما زعم القائل د. مصطفى كامل السيد وهو من أحد لجان مقاطعة التطبيع في مصر: «أن غزو لبنان ومن قبله اعتداؤها على المفاعل النووي العراقي أثار قطاعات عديدة من الشعب العربي المصري من المثقفين في مصر والسياسيين الحاملين ونبه لأدراك خطورة التطبيع»⁽³²⁾.

في حين ظهرت العديد من اللجان من كافة القيادات الوطنية وتمكنت تدريجياً بمقاومة التطبيع واندلعت العديد من المظاهرات المنددة بالصهاينة وأمريكا ورافضة رفضاً قطعياً لعملية

التطبيع. وتضيف الكاتبة فتحية العسال وهي كاتبة مصرية أن غزو لبنان كان القشة التي قصمت ظهر التطبيع فالناس سرعان ما استرجعوا لذاكرتهم الصورة القديمة لإسرائيل والغلاء وتفاقم الأزمات الاقتصادية التي تلت توقيع اتفاقية كامب ديفيد فقد ظهرت مقاومة التطبيع وإسقاط القناع عن الوجه الإسرائيلي الأمريكي البشع⁽³³⁾.

نستنتج من ذلك أن غزو لبنان قد دفع الحكومة المصرية للاستجابة إلى حدا ما للشعوب بعدم الحماس الجماهيري تجاه التطبيع فطبأت الحكومة المصرية في استمرار إجراءات التطبيع وأعلنت تجميده، وبعد أن وصل الخط البياني لمقاومة التطبيع إلى أعلى نقطة بعد الغارة الإسرائيلية على مقر المنظمة بتونس (حمام الشط) وبعد اختطاف المقاتلات الحربية الأمريكية لطائرة مدنية مصرية مما جعل الشارع العربي المصري يتجاوز مجرد رفض التطبيع والشعارات لطرد السفير الإسرائيلي وما إلى ذلك وبصل إلى حالة الرفض التام لأي علاقة مع العدو الإسرائيلي أو الأمريكي وتعلو شعارات في المظاهرات تلقى صدى جماهيرياً أكثر وأوسع مثل إسقاط كامب ديفيد وقطع العلاقات مع إسرائيل وأمريكا⁽³⁴⁾. ومع ارتفاع درجة حرارة الشارع المصري إلى هذا الحد يتبادر إلى الأذهان تساؤل حول مستقبل العمل ضد التطبيع، فالاستجابة لدعوة مقاومة التطبيع تعد بطيئة نسبياً إذا ما قورنت بالجهد الذي تبذله القوى الوطنية فنحن نعرف جيداً إنه ما زالت شركات السياحة والمؤسسات الحكومية وبعض الأفراد يتعاملون مع العدو الصهيوني، فالمسألة صنفت في النهاية مسألة كرامة وهذا سيساعد كثيراً في إنهاء العلاقة بإسرائيل وبل التركيز على إسقاط كامب ديفيد. وعلى صعيد دور الجماعات الإسلامية في مصر ودورها في العمل ضد التطبيع فإن موقف التيار الإسلامي موقف أزلّي وهو استمرار لقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم قبل 1500 عام بأنهم لا يرعون عهداً ولا ذمة، والاتجاه الإسلامي تعهد بمقاطعة إسرائيل⁽³⁵⁾.

أن واقع الجماهيري المصرية الآن ساعد على أثر الإعلام الساداتي الذي زيف ووعي الجماهير وحجب الرأي الآخر، فالشارع مهياً لإسقاط شعار كامب ديفيد فهو شعار أقدى وأرقى من شعار التطبيع ومقاومته لكن ليس يعني هذا أن يحدث بين يوم وليلة لأن أدوات الحركة الوطنية لا زالت أقل تأثير إذا قورنت بأدوات النظام الحاكم.

زد على ذلك أيضاً أن التأثير السلبي في ووعي المصري بعمقه العربي ومحاولة بذل بعض الأفكار واستغلال بعض سبل المعاملة الفردية بين بعض المصريين وبعض العرب لتزييف الوعي بالارتباط المصري العربي، والتأثير في قيم المصريين وبخاصة القيم الدينية والسعي نحو نشر الإيجابية الفردية⁽³⁶⁾. ونضيف على ذلك أن غالبية الشارع المصري لا يتقنون بنوايا إسرائيل من السلام ومما عمق فقدان الثقة هذا وجسم الجوانب السلبية في الشخصية الإسرائيلية لممارسات إسرائيل داخل فلسطين المحتلة وكما تحدثنا في جنوب لبنان والاعتداء على المفاعل النووي العراقي واغتيال العالم المصري (يحيى المشد) وغيرها من الممارسات.

أن الإعلام المعارض مصريةً وعربياً، بجانب جهود مصرية وعربية لإبراز أثار التطبيع وأخطاءه المستقبلية ورغم بعض التحفظات عليه قام بدور توعية المواطنين بتاريخ إسرائيل وممارساتها

العدوانية في الوطن العربي⁽³⁷⁾. وهناك تصورات وقيماً في الوجدان المصري ترسبت وتعمقت عبر سنين طويلة تدعم وترفض إسرائيل ومقاومتها وهي تصورات امتزجت فيها القيم الدينية والخبرة المباشرة للمصريين مع إسرائيل بالخبرة التاريخية منذ احتلال فلسطين.

أن معظم ما يتصوره البعض حول إجراءات التطبيع لا يكاد يتجاوز أدوار المسؤولين والموظفين الرسميين الذين فرض عليهم التطبيع فقبلوه شكلاً ونفذوا بعضه موضوعاً وتلك آلية بارزة في تاريخ ممارسات المصري لنقل ما تشاء أو لتتحد الحكومات فيما تريد ولتصدر من القوانين ما تشاء وتوقع من الاتفاقيات ما تريد لكن المواطن المصري ماضٍ في طريقة يجهد ما يريد ويطل مفعوله وان حافظ عليه شكلاً حدث هنا ويحدث في (خلو الرجل) في الإسكان وفي مخالفة الدولة الزراعية وفي مقاطعة صناديق الانتخاب⁽³⁸⁾. واحدة أيضاً من أهم التحفظات التي أدت إلى عدم وجود علاقات وتطبيع مع إسرائيل هي أن الطرف المصري أصبح معزولاً عند الميدان ولم يعد له الثقل المعنوي على الأقل الذي كان يمثل في المجموعة العربية وأخطر ما في ذلك أن دبلوماسية كسنجر وبيجن أصبحت تعي جيداً أن الرئيس السادات أي الرجل المصري وهو الرجل الذي يستطيع وهو سيد الموقف الداخلي في مصر وبين يديه كل أوراق الحل والعقد فالأغلبية تؤيده والبرلمان يرفضه والمعارضة تسانده ونقطة بهذه الأهمية من الخطر يمكن تحريرها بلا صعوبات كبيرة خاصة بأن الرئيس قد سار أشواطاً في مبادرته وأصبح من المستحيل عليه أمام قوة الوضع أن يتوقف أو أن يتراجع⁽³⁹⁾.

غير أن الهجوم العربي لم يقتصر على مبادرة الرئيس السادات أو اتفاقية كامب ديفيد، ولكنه كان هجوماً شاملاً تناول كل نظام الرئيس السادات وهذا بحد ذاته زعزع الرأي العام المصري وتحريك الشارع المصري ضد الرئيس السادات وضد الاتفاقية وضد أيه علاقات مع إسرائيل. وقبل شهور من اغتيال السادات كانت أصوات المعارضة في الداخل والخارج أقوى من كل أجهزة الإعلام المصرية فقد كانت كلمات بعض أئمة المساجد وبعض الصحف الصغيرة تعلق على كلمات الصحف الكبرى وخطب المسؤولين لقد كانت هذه الكلمات تلمس عند الجماهير حقيقة حالها وتحرك فيها كل نوازع الرفض للحاضر. ولعل الرفض العربي بالاتفاقية وجعل مصر في صورة عن الواقع الأمة العربية مردده لأمر أهمها: أن مصر أخلت عن مسؤوليتها قبل الأمة العربية رغم انه لا غنى لمصر عن الأمة العربية ولا غنى للأمة العربية عن مصر.

زد على ذلك أن خروج مصر المفاجئ قد أخرج الأمة العربية وأضعف شوكة الدولة المواجهة ضعفاً خطيراً يعجل باحتمال سقوطها فريسة للضغط الإسرائيلي الأمريكي ناهيك عن ذلك أن ذلك أضعف مصر نفسه في مواجهة القوة الإسرائيلية المدعمة بلا حدود من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن الاستعمار الصهيوني يريد فرض سيطرته العسكرية والاقتصادية والسياسية على المنقطة تحت مظلة القوة الأمريكية المتحالف معه⁽⁴⁰⁾. ولا يمكننا أن نتصور مستقبلاً مشرفاً لمصر منفصلة عن الأمة العربية التي تتكامل فيها كل مقومات البشر والأرض والثروة والمصير. ومن التحفظات التي تأخذها مصر بالحسبان هو اشتراط إسرائيل عودة العلاقات الطبيعية بما في ذلك

العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء الحواجز أمام حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين قبل إتمام عملية الانسحاب الكامل من سيناء وقبل تنفيذ الاتفاق الشامل مع باقي الأطراف فيه ضربة شديدة لسيادة مصر ذاتها لأنها أرغام لها على قبول ما يجوز ألا تقبله أية دولة مستقلة ذات سيادة ما لم تجبر عليه بالقوة⁽⁴¹⁾. ومن المعلوم أن هدف إسرائيل البعيد هو السيطرة الاقتصادية على المنقطة العربية تمهيداً لسيطرتها السياسية، وأن ما ذكر سابقاً أنفاً يحقق لها هذا الهدف علاوة على أنه تسميم ثقافة مصر العربية وتحطيم لاقتصادها الضعيف أمام الغزو الاقتصادي الإسرائيلي الذي تسانده أموال الصهيونية العالمية وأمريكا. ولا تنتاسى الدور الأمريكي في المنطقة ومدى الضغط الذي قامت به الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، كما أن إشارات كامب ديفيد تلك الموقعة في 17/9/1977م ليست بجديدة على ساحة السياسة الأمريكية وإنما هي موضوعة أصلاً في ملفات وزارة الخارجية ومن هنا ظهرت الصورة الواضحة للمفهوم الأمريكي للحل العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط واتهمت مصر بأن الولايات المتحدة استدرجتها للخروج على وحدة الصف العربي وسخر الناقدون العرب والسوفييت بالإضافة إلى المتشككين من الأوروبيين مما أعلنه السادات وكارتر في التسوية الشاملة ففي السنوات التي أعقبت كامب ديفيد قام حزب التجميع الوطني التقدمي الوحدوي بدور القيادة في مقاومة التطبيع وإبراز دور الولايات المتحدة وما مارسته ضغوطات على مصر بتوقيع اتفاق كامب ديفيد. حيث برز وورد في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في برنامجه الانتخابي عام 1984 في عام 1987م نفس الاعتراضات على كامب ديفيد ويرى الحزب: «أن مصر ظلت حتى رحيل جمال عبد الناصر نموذجاً للتحرر والاستقلال الوطني مثلاً يحتذى به، لكنها تعرضت في السبعينيات في ظل حكم السادات إلى هجمة استعمارية شرسة قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف فرض سيطرتها على مصر وإكمال هيمنتها على الوطن العربي، وقد كانت كامب ديفيد نقطة تحول في أوضاع المنطقة أدت إلى خلل استراتيجي خطيراً فقد أخرجت مصر رسمياً من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي»⁽⁴²⁾.

فبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979 أقر الكونغرس الأمريكي برنامجاً للتعاون الإقليمي - التطبيع - للشرق الأوسط تمويله الوكالة الأمريكية للتنمية والتي خصصت له 5.8 مليون دولار سنوياً وذلك لاستخدام المعونات الأمريكية كمدخل للتطبيع وأداة منفذه لمخططاته⁽⁴³⁾. نرى في ذلك أن موقف الحزب ومختلف الأحزاب الأخرى في مصر تتبع من التوقف التام عن تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل ومقاومة كل حالة تجعل من اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح قيماً على حرية الإرادة الوطنية فقد كان الحكم الساداتي حكم شعوبي مطلق ملتصق بالمصالح الأمريكية في المنطقة ومؤتمر بأمرها فقد جاءت في نصوص الاتفاقية بأن يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات معلقة وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف وهذا تحذوه الولايات المتحدة الأمريكية في أيامنا هذه عبر تحسين علاقاتها مع مصر بتقديم المساعدات الأمريكية لمصر والضغط عليها لإقامة علاقات جيدة والتطبيع الاقتصادي مع إسرائيل.

أن إسرائيل هي المستفيد أولاً وأخيراً من خلال توقيعها اتفاقية كامب ديفيد فهي تمتلك مشروعاً كاملاً للمستقبل هذا المشروع هو الذي يشير على هدية المفاوضات متعددة الأطراف في مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي وباختصار شديد تمتلك إسرائيل رؤية متكاملة ومشروعاً استراتيجياً واضحاً ومدروساً جيداً ومعقداً جداً منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1977م⁽⁴⁴⁾. وفي المقابل فإن العرب على حد القصور لا يملكون حتى الآن مواقف تتراوح بين القبول السطحي والساذج لبعض المقولات التي تجيء في بعض الكتابات الغربية حول المكاسب الناجمة عن السلام أو التوجس والامتنعاض دون طرح أي بديل واعتقد أن الجامعة العربية لا تمتلك أي وثيقة جادة تطرح فيها رؤية بديلة لمشروع (السوق الشرق أوسطية) الإسرائيلي الأمريكي. ومن الشواهد الحية على أن إسرائيل هي المستفيدة من خلال التوقيع على اتفاقية وإقامة تطبيع مع مصر التقرير الذي نشر على زيارة وفد اتحاد الصناعات المصرية لإسرائيل وقد جاء فيه: « أن هناك تطور اقتصادي سيحدث في المنطقة لا يمكن تجاهله وستلعب فيه كل من (إسرائيل، فلسطين، الأردن، لبنان، سوريا، دوراً هاماً) وأين مصر؟ وهناك مؤشرات تتبنى بأنه خلال فترة (من سنة إلى ثلاث سنوات) ستكون هناك منطقة حرة بين إسرائيل وفلسطين والأردن وأين مصر؟

فإن سعي إسرائيل المتواصل والمطالبة بالتطبيع ما هي إلا مطالبة بالهيمنة على المنطقة العربية فإن إسرائيل تفتح كافة خطوط الاتصال مع كافة الدول العربية في مجالات عديدة منها النفط والطاقة بصفة عامة وتوظيف الدول العربية لتحقيق مصالحها فمثلاً قامت بتوظيف الغاز المصري الإسرائيلي لصالح خطها الأكبر لتكون مركز لتسويق الغاز في المنطقة⁽⁴⁵⁾. وقد شكل اتفاق كامب ديفيد مرحلة جديدة بالمنطقة لكونه اخرج مصر والعالم العربي من الصراع بالوسائل العسكرية إلى عدم الصراع وكذلك ربط مصر بعملية الاقتصاد الرأسمالي ومؤسساته، ورفع يد الدولة عن الاقتصاد وكانت هذه التوجهات هي نفسها ما يحتاجها التطبيع وربط الاقتصاد والغربي بالعالم العربي وترى إسرائيل أن التطبيع يعني أحداث تغيير على الجانب العربي يبدأ من ضرورة قبول إسرائيل بأساسها الايدولوجي ويميز ذلك التغيير إلى قدرات العرب العسكرية ثم ينتهي إلى التعامل الاقتصادي معها وقبولها كجزء لا يتجزأ من المنطقة ويعتبر ذلك شرطاً لتحقيق السلام في المنطقة⁽⁴⁶⁾.

في الوقت الذي تعلن فيه إسرائيل أن مشروعات التطبيع في جميع المجالات سواء الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية تعتمد على المصالح المشتركة للطرفين وتوفر عامل الثقة لإيجاد أسس حقيقية في استمرار السلام فإن مشروعاتها تتبنى المصلحة الذاتية الخاصة.

ففي مجال الزراعة والمياه على سبيل المثال لا نجد أي استفادة للجانب العربي من المشروعات المقامة خاصة (مصر، الأردن، فلسطين، سوريا) كما تصور مشاكل استهلاكها الجائر للموارد المائية التي تحقق يدها إلى مصر لتحل مشكلة قطاع غزة 100 مليون متر مكعب سنوياً⁽⁴⁷⁾. كما أدخلت إسرائيل الأمراض للإنسان والحيوان والنبات والنحل كما قامت بسرقة العديد من الجينات الوراثية للنخيل واستخدمت إسرائيل العمالة العربية أما في مجال التطبيع

القسري (الأراضي الفلسطينية، جنوب لبنان) أو في اتفاقيات انتقال الأفراد في اتفاقيات التطبيع (الأردن، مصر) وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من حالات التجسس لصالح إسرائيل بين تلك العمالة من أمثال عزام عزام الموجود الآن في السجون المصرية⁽⁴⁸⁾. وقد سعت إسرائيل لأن تكون اتفاقيات التطبيع بينها وبين الدول العربية مع كل بلد على حدة وذلك للتعظيم أرباحها من جهة وحتى تصبح مركزاً للاقتصاد بالمنطقة وتصبح كل الدول العربية هي المحيط وهامش اقتصاد المنطقة رغم أن الدول العربية هي صاحبة الموارد وإسرائيل لا تملك أي شيء من هذه الموارد وتعتمد إسرائيل في مخططاتها على ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الدولية في منح مساعداتها وقروضها الميسرة للدول التي تلتزم بهذه المخططات.

فهذه المخططات هي امتداد للمشاريع الامبريالية ومشروع المتوسطية لأن إسرائيل هي الطرف الرئيس فيه متحالفاً أو كما نقول متأمر مع الامبريالية الأمريكية وبالتالي لا بد أن ننظر للطرف الآخر في شكله ومنظومة إسرائيل الحركة الصهيونية الامبريالية الأمريكية وهي التي تحكم المسألة من بدايتها لنهايتها وهذا الذي يعطي هذا المشروع نوعه الجديد.

الخاتمة:

وفي النهاية فإن اتفاق كامب ديفيد أكثر من اتفاق بين بلدين أحدهما قطر عربي والآخر قطر قومي والسياسية الرسمية العربية كلها اليوم كسياسة كامب ديفيد لأنها تهرب من الحرب والتحرر إلى التسوية والسلام وسياسة إلحاق اقتصادي بالسوق الرأسمالية وإخضاع للجماهير بدلاً من إطلاق طاقتها.

فمر لا زالت مع ذلك تحتفظ بإقامة علاقة وتطبيع مع العدو الصهيوني لأسباب سلفت في البحث منها: إدراك الشعب المصري أن هذه الاتفاقية (كامب ديفيد) تمثل صالح الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى التغلغل في الوطن العربي، ولأنها هي التي دفعت بمصر لتوقيع هذه المعاهدة للسيطرة التامة على النفط والأسواق العربية وتريد السلام للكيان الصهيوني كما وتمثل هذه السياسة مصالح الحركة والقيادة الصهيونية التي تستهدف البقاء كقوة استيطانية في المنطقة وفرض شروط الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتطبيع وبالجانب العربي فإن هذه السياسة تمثل مصالح العالم العربي المطعم بالامبريالية والأنظمة الحريصة على البقاء في الحكم ضمن إطار الهيمنة الامبريالية الأمريكية. وقد شكل الاتفاق مرحلة جديدة لكونه قد اخرج مصر وبالتالي عزلتها عن العالم العربي، ناهيك عن الإضرار الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد المصري بعد توقيع الاتفاقية وما تلا ذلك من مساعدات أمريكية لمصر لإقامة التطبيع مع إسرائيل والأهم من ذلك إدراك مصر أن المستفيد الأول والأخير من عمليات التطبيع هي إسرائيل خاصة في مجال التطبيع الاقتصادي والمائي والثقافي وغير ذلك. ولكن يبقى السؤال المطروح على مائدة البحث: هل يوجد هناك سيناريوهات متعددة واستراتيجيات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى لمقاومة التطبيع مع إسرائيل؟ والأهم من ذلك يجب التفكير ثم التحرك لمواجهة ومقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني.

الهوامش:

- (1) الوثائق الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، بيروت 1976، ص 449-461.
- (2) بينسون جرايسون، العلاقات السعودية الأمريكية، في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، القاهرة، ص 125-127.
- (3) الوثائق الفلسطينية، المرجع السابق، ص 451-453.
- (4) جرايسون، المرجع السابق، ص 126.
- (5) المرجع نفسه.
- (6) المرجع نفسه، ص 131.
- (7) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، اتفاقية كامب ديفيد.
- (8) جرايسون، المرجع السابق، ص 135.
- (9) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع، القاهرة، 1987، ص 52.
- (10) المرجع نفسه، ص 62.
- (11) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، المرجع السابق.
- (12) المرجع نفسه
- (13) المرجع نفسه
- (14) المرجع نفسه
- (15) محمد الطويل، لعبة الأمم والسادات، ط1، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1988، ص 420.
- (16) المرجع نفسه، ص 420.
- (17) المرجع نفسه، ص 420.
- (18) وليام كوانت، كامب ديفيد بعد عشر سنوات، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989، ص 47-48.
- (19) المرجع نفسه، ص 48.
- (20) حاتم صديق أبو غزالة، كامب ديفيد، تسوية أم تصفية، بدون مكان نشر، جمعية عمال المطابع، بدون تاريخ نشر، ص 123.
- (21) هنري لورنس، اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، بدون مكان نشر، دار قرطبة للنشر ولتوثيق الأبحاث، 1992، ص 28.
- (22) المرجع نفسه، ص 428-429.
- (23) عادل سمارة، أزمة الثورة العربية، بدون مكان نشر، دار العامل، بدون سنة نشر، ص 29.
- (24) وليم كونت، ص 45.
- (25) المرجع نفسه، ص 45.
- (26) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاقية كامب ديفيد وإخطاره، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978، ص 39.

- (27) مطيع المختار: «عزلة مصر ومسؤولية الدول العربية»، مجلة الوحدة، عدد 84، ملجّد 7، 1991، ص 39.
- (28) المرجع نفسه، ص 39.
- (29) وليم كوانت، ص 203-205.
- (30) إبراهيم أباطة، الخطايا العشر، القاهرة، الزهراء، للإعلام العربي، 1988، ص 80.
- (31) نزيه أبو نضال، كامب ديفيد والتطبيع، مجلة الوحدة، عدد 24، ملجّد 7، 1991، ص 52.
- (32) جمال الجمل، «كامب ديفيد والتطبيع والمقاومة»، حملة الموقف العربي، عدد 7، السنة التاسعة، 1985، ص 66.
- (33) المرجع نفسه، ص 68.
- (34) المرجع نفسه، ص 71.
- (35) المرجع نفسه، ص 72.
- (36) عبد الباسط عبد المعطي، آليات التطبيع والثقافة في الشارع المصري، مجلة الوحدة، عدد 84، ملجّد 7، 1971، ص 208-209.
- (37) المرجع نفسه، ص 209.
- (38) المرجع نفسه، ص 209.
- (39) إبراهيم أباطة، ص 76.
- (40) محمد الطويل، ص 526.
- (41) المرجع نفسه، ص 527.
- (42) وليم كوانت، ص 77.
- (43) حسام رضا، تحرير حلمي شعراوي، الشرق أوسطية، مخطط أمريكي صهيوني، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998، ص 32.
- (44) محمد عبد الفضيل، تحرير حلمي شعراوي، الشرق أوسطية، مخطط أمريكي صهيوني، ص 95.
- (45) احمد إبراهيم، تحرير حلمي شعراوي، الشرق أوسطية، مخطط أمريكي صهيوني، ص 107.
- (46) المرجع نفسه، ص 144.
- (47) المرجع نفسه، ص 144.
- (48) المرجع نفسه، ص 146.

المصادر والمراجع :

الكتب:

- (1) أباطة، إبراهيم. الخطايا العشر القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1988.
- (2) إبراهيم، أحمد. الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، قطاع الأعمال المصري والتطبيع مع إسرائيل، تحرير حلمي شعراوي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998.
- (3) أبو غزالة، حاتم صديق. كامب ديفيد تسوية أم تصفية، بدون مكان نشر، جمعية عمال المطابع، بدون سنة نشر.
- (4) بينسون جرايسون. العلاقات السعودية الأمريكية، في البدء كان النفط، ترجمة سعد هـ+جرس، القاهرة.
- (5) بينسون جرايسون. العلاقات السعودية الأمريكية، في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، القاهرة.
- (6) رضا، حسام. الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، من التطبيع إلى الهيمنة في المياه والزراعة، تحرير حلمي شعراوي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998.
- (7) الطويل، محمد. لعبة الأمم والسادات، ط1، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1988.
- (8) عبد الفضيل، محمود. الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، حساب المكاسب والمخاسر الإستراتيجية، تحرير حلي شعراوي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998.
- (9) كوانت، وليم. كامب ديفيد بعد عشر سنوات، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989.
- (10) لورنس، هندي. اللعبة الكبرى، المشرق العربي للإطعام الدولية، ك1، بدون مكان نشر، دار قرطبة للنشر وتوثيق الأبحاث، 1992.
- (11) محمد إبراهيم كامل. السلام الضائع، القاهرة، 1987.
- (12) مؤسسة الدراسات الفلسطينية. كامب ديفيد وأخطاره، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1978.
- (13) الوثائق الفلسطينية. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، بيروت، 1976.

المجلات:

- (1) أبو نضال، نزيه. كامب ديفيد للتطبيع، مجلة الوحدة، ج7، عدد 84، 1981، ص 52-59.
- (2) الجمال، جمال. كامب ديفيد التطبيع والمقاومة، مجلة الموقف العربي، عدد 67، 1985، ص 64-84.
- (3) عبد المعطي، عبد الباسط. آليات التطبيع والثقافة في الشارع المصري، مجلة الوحدة، مجلد 7، عدد 84، 1991، ص 200-209.
- (4) المختار، مطيع. عزلة مصر ومسؤولية الدول العربية، مجلة الوحدة، مجلد 7، عدد 84، 1991، ص 31-39.